

١٣٠

والتحديد والتعليل ، وريطه بباب العطف بعد أن ربط البلاغة بمعاني النحو ، وأجمل مواضع (الفصل والوصل) بقوله (٨٧) :

ان الجمل على ثلاثة أضرب :

١ - جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف ألبتة ، لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه •

٢ - وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله الا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، فيكون حقها العطف •

٣ - وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل شيء ان ذكر لم يذكر الا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا ، وحق هذا ترك العطف ألبتة •

فترك العطف يكون اما للاتصال للغاية ، أو الاتصال الى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين » •

مواضع الفصل :

ويمثل عبد القاهر^(٨٨) لمواضع الفصل بقوله تعالى : « أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ، لَا رَيْبَ فِيهِ^(٨٩) » ، وَيَقُولُ : « قَوْلُهُ : (لَا رَيْبَ فِيهِ) بَيَانٌ وَتَوْكِيدٌ وَتَحْقِيقٌ لِقَوْلِهِ : (ذَلِكَ الْكِتَابُ) وَزِيَادَةٌ تَشْبِيهُ لَه ، وَمَنْزِلَةٌ

(٨٧) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٨

(٨٨) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٩

(٨٩) البقرة ، الآية ١ ، ٢